ورش الهجرة و التنقل بالمنتدى البرلماني المغربي الإسباني ينكأ الجراح بين البلدين

برلمانيون مغاربة ينتقدون التعامل الإسباني غير المرضي للمهاجرين المغاربة و زملائهم الإسبان يطالبون بحل قضية 3 آلاف مهاجر قاصر مشردين بالشوارع الإسبانية

الرباط : أبو أميرة

■ تميز ورش الهجرة والتنقل الذي انطلقت أشغاله أول أمس الأربعاء بالمنتدى البرلماني المغربي الإسباني الأول الذي احتضنه مجلس النواب المغربي، بمداخلات و نقاشات غنية وصريحة وجارحة، حيث أثار الجانب المغربي قضية الجالية المغربية المقيمة بإسبانيا وأشكال المضايقات التي تتعرض لها سواء المتعلقة بالعنصرية أو ببعض التشريعات الموجهة ضد المهاجرين.

وكان المتدخلون المغاربة قد أبرزوا في كلماتهم المقتضبة دور المهاجرين المغاربة في تطوير الواقع الإسباني الاجتماعي والاقتصادي، وحجم الجهود التي بذلوها تاريخيا في تأهيل إسبانيا فلاحيا وتجاريا وعلى مستوى توفير البنية التحتية من طرق وباقي مختلف أشكال البناء، معربين عن أسفهم العميق لكون إسبانيا لم تتردد في معاملة هؤلاء المهاجرين – بعد سقوطها رهينة تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة – على نحو غير مرض، ويدعو إلى الاستنكار، خصوصا بعد أن جعلتهم أول ضحاياها، في الوقت الذي أسدوا فيه لمدريد خدمات جليلة ولا تقدر بثمن.

ودعا الجانب المغربي إلى تمييز المهاجرين المغاربة عن غيرهم من الأجانب، واعتبارهم من أبناء مدينتي سبتة ومليلية حين يلجون أراضيهما، كما طالبوا الطرف الإسباني بالعمل على إدماجهم ضمن النسيج الاجتماعي والحضاري الإسباني، وبسن تشريعات حديثة تضمن لهم نفس الحقوق المخولة للإسبان.

ولم يخف البرلمانيون المغاربة قلقهم من التعامل الإسباني تجاه المغاربة المقيمين ببلدهم والمقدر عددهم بأكثر من 800 ألف مهاجر مغربي، مؤكدين على أن أي نجاح في العلاقات المغربية الإسبانية، يبقى رهين جملة من الإجراءات الهامة، يتعين على الإسبان اتخاذها بصورة عاجلة، ومنها ضمان حقهم في المشاركة في الانتخابات المحلية، وتكريس نفس الحق للإسبان المقيمين في المغرب، وضمان حقهم في الاستفادة من التغطية الصحية والتعويض عن المرض، وحق تدريس أبنائهم بالمؤسسات التعليمية مع إدماج لغتهم الأم ضمن البرامج التعليمية الإسبانية وضمان حق الشغل اللائق و المحترم.

من جانبه، أكد الطرف الإسباني على أن هذا التعاون المتميز والناجح بين المملكتين الإسبانية والمغربية، أسبغ مرونة ملموسة في تنقل الأفراد بين ضفتي المتوسط، رغم أن مشكل الهجرة ببعديها الشرعي وغير الشرعي يبقى معقدا ودائم التغيير، مشددا على ضرورة تكيف التعاون بين البلدين بصورة تسمح بمسايرة هذا التغيير، ومستحضرا في نفس الوقت معطى تحول المغرب من بلد عبور إلى بلد استقرار للمهاجرين الأفارقة، منوها بالدور الفاعل والمؤثر الذي يقوم به المغرب في مجال التعاون بشأن الهجرة غير القانونية، حيث أبرز البرلمانيون الإسبان أن المغرب لعب دورا كبيرا في تقلص عدد المهاجرين السريين إلى إسبانيا من 13 ألف مهاجر سنة 2010 إلى ألف و ثمانمائة (1800) مهاجر خلال هذه السنة، مشيرا إلى أن هناك عددا من القضايا العالقة المرتبطة بالهجرة يتعين على البلدين التعاون بشأنها وفق مقاربة عملية و أكثر واقعية، خصوصا قضية القاصرين المغاربة الذين يتجاوز عددهم 3 آلاف قاصر يعيشون في شوارع بعض المدن الإسبانية بطريقة غير شرعية. غير أن الجانب الإسباني أوضح أن مكافحة مشكلة الهجرة غير الشرعية لا تعد مسؤولية المغرب وإسبانيا فقط. ولكنها أيضا قضية دول إقامة هؤلاء المهاجرين، ونقط العبور التي يمرون منها خاصة دولتي موريتانيا والجزائر.